



## PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Borsa
DATE:	13-October-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	120,000
TITLE :	A meeting will be held next week between the Ministry of
	Petroleum and fertilizer companies to discuss new gas prices
PAGE:	03
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Seleem Hassan

## بَيْنَ «البِترول» وشركات الأسمدة لبحث أسعار الغاز الجديدة الأسبوع المقبل

## العصانع تطالب بزيادة سعر التوريد لـ«الزراعة» بحد أدنى 200 جنيه للطن

«عبدالله»: 250 ألف طن إجماله الأرصدة الحالية يتم الصرف منها لحين الاتفاق مع الشركات

تعقد وزارة البترول اجتماعاً الأسبوع المقبل مع شركات الأسمدة لمناقشة إمكانية توفير 50% من احتياجاتها من الغاز بأسعار 9 دولارات للمليون وحدة مرارية اعتباراً من نهاية الشهر الحالى.

وقال المهندس مجدى عبدالله، رئيس قطاع شئون والمنطقة التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، إن الوزارة ستُمثل في الاجتماع باعتبارها طرفاً من أطراف القضية، ويصعب إصدار قرار برفع أسعار الأسمدة المدعمة مرة أخرى في الوقت الراهن.

يذكر أن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى قامت برفع أسعار توريد الأسمدة المداعمة إلى 2000 جنيه

للطن بدلاً من 1500 جنيه في عهد الوزير السابق عادل وقال إن أرصدة الأسمدة في الجمعيات الزراعية في البلتاجي، ميع المحافظات 250 ألف طن يتم الصرف منها حاليا البساجي. أوضح عبدالله، أنه لم يتم الاتفاق مع الشركات على الكميات المطلوبة منها، نظراً لتوقف ضخ الغاز على الفلاحين، نظراً لبدء السنة الزراعية مطلع الشهر

والوزارة لا تعلم شيئاً عن احتياجات المصانع ومتطلبات

الإنتاج.

الحالى، ولحين الانتهاء من المشكلة مع الشركات. ورفض مصدر مسئول بشركة الإسكندرية، رفع إلى مصانعها، مشيراً إلى أن الوزارة رفضت الاتفاق أسعار الغاز إلى 9 دولارات للمليون وحدة حرارية دون على الكميات قبل تحديد كميات الغاز ونسبة التشغيل بالمانع. اضاف عبدالله، أنه ليس من اختصاص وزارة الزراعة مناقشة أسعار الغاز مع شركات الأسمدة، الزراعة مناقشة أسعار الغاز مع شركات الأسمدة، تغيير أسعار التوريد لوزارة الزراعة، نظراً لأنها تحصل ثلث الإنتاج تقريبا.

سيوسي سيوسي. أوضح المصدر، أن الشركات ستطالب خلال الاجتماع بزيادة أسعار التوريد لوزارة الزراعة بحد أدنى 200 جنيه للطن لتتساوى مع الأسعار العالمية.

وقال مصدر بشركة حلوان للأسمدة، إن الدولة ترفض رفع الأسعار بحجة انخفاض الأسعار في السوق العالى، لكنها لا تعترف بارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وأسعار الطاقة، إضافة إلى الارتفاعات الجديدة التي ستتكبدها الشركات في الغاز.

وتابع المصدر: في حالة رفض الدولة رفع الأسعار لن تستطيع الشركات لتوفير الحصة المعتادة، والخسارة وقتها ستكون كبيرة وقد نتوقف عن الإنتاج.

